تقرير

زعامة المردة «القلقة»: زغرتا ليست ملعباً مفتوحاً للقوات

بعيداً عن التطورات الحكومية، يُنظر إلى اللقاء بين سليمان فرنجية وسمير جعجع بصفته «الحدث السياسي المُنتظر». هو خيار بديل لتيار المردة، بعد أن شدّت الطرف بينه وبين التيار الوطني الحر، وبات يشعر بتعرضه لحصار. وآخر «دليل» لديه هو محاولة منع حقيبة الأشغال عنه. يُضاف الى ذلك، انفتاح ساحة زغرتا أمام «التيار» وميشال معوض، واستفادة تهمامن وهج العهد وخدماته، والتحديات البلدية في الفضاء، ما يُحوّل «المردة»، بحسب الخصوم، إلى «زعامة قلقة»

ليا القزي

لم تكن زغرتا «ساحة سائغة» لمعظم القوى السياسية. فهي منبتُ آل فرنجية الذين «لَزّموا» تمثيلها السياسي والخدماتي لسنواتٍ طويلة. لا يعني ذلك إلغاء وجود الأحزاب والشخصيات السياسية الأخرى، إلا أنها لم تبلغ يوماً مستوى من المنافسة «المتكافئة» مع تيار المردة. الانتخابات النيابية الأخيرة، عدّلت من المشهد الزغرتاوي، فحلّت التعددية مكان الأحادية، وبات هامش تحرّك حركة الاستقلال والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ، أكبر من ذي قبل. هذه التطورات، وانتخاب طوني فرنجية نائباً، بلّورت لدى «المردة» أهمية إجراء تقييم داخلي وورشة تنظيمية، يكون فيها لعنصر الشباب، لا سيّما الذين عملوا جنباً إلى جنب فرنجية خلال الانتخابات، دورٌ أكبر. لا يُريد طوني فرنجية التخلّي عن «العسكر القديم»، ولكن إفساح المجال أمام «دم جديد»، لا سيّما في مدينة زغرتا. يُضاف إلى المنافسة السياسية، واستفادة حركة الاستقلال والتيار العوني من العهد الرئاسي لتعزيز نفوذهما، تحديات اجتماعية - بلدية، أشعلت بوجه «المردة»: الخلافات داخل المجلس البلدي لزغرتا - إهدن واستقالة أعضاء البلدية المحسوبين على حركة الاستقلال والنائب السابق جواد بولس، مع ما يعنيه ذلك من إسقاط مشروعية المجلس البلدي القائمة على التوافق، وتسييس موضوع إنشاء موقف للسيارات في المكان المسمّى «الكتلة» في إهدن (حيث تقع كنيسة أثرية)، لمحاولة تطويق «المردة» وتأليب الرأي العام ضدّه. تزامن ذلك مع انتظار «الحدث المُنتظر»: لقاء رئيس تيار المردة سليمان فرنجية مع رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع. لقاءٌ عنوانه «المصالحة»، ولكنّه مُصوّب ضدّ الوزير جبران باسيل، ومضمونه توجيه رسالة بأنّ خيارات «المردة» مفتوحة على كلّ القوى، على رغم حصاره خلال عهدِ رئاسي «من الخط»، كان يُفترض أن يكون حليفاً له.

تجمّع مصادر سياسية معارضة للمردة كلّ هذه الأمور بعضها فوق البعض الآخر، لتخلص إلى أنّ «زعامة فرنجية أصبحت قلقة، وهي أمام تحديات عدة، فتراها تبحث عن خيارات متنوعة تُحصّن من خلالها نفسها، وتحمي وجودها». مصادر «المردة» لا توافق على هذه القراءة:

> **تعتبر مصادر التيار العوني أنّ وضع «المردة» يتراجع، نتيجة «بُعدهم عن الناس والكيدية»**

«أبداً غير قلقين، نتائج الانتخابات أثبتت ذلك. طبعاً هي بحاجة إلى تحسين، ولكنّها مقبولة بالنسبة لنا. كما أنّنا لم ندّع مرّةً أنّ زغرتا لنا، بل نحن الأقوى فيها».

أولى الملفّات التي تُرفع بوجه التيار الشمالي، هي البلدية. يقول مُنسّق «لائحة الإنماء» (التي خاضت الانتخابات البلدية كمُمثّل عن المجتمع المدني والمستقلين) والأستاذ الجامعي ميشال دويهي إنّه «أكثر مجلس بلدي ينتقده الناس في زغرتا، لتقسيمه المشاريع على العائلات، عوض أن يكون هناك عمل مؤسساتي مُمنهج. أدّى ذلك إلى صراعات بين المردة وحركة الاستقلال، التي اعتبرت أنّ التعاطي لا يزال بحسب عقلية الـ1998». يتهمّ دويهي النائب السابق سليمان فرنجية باستخدام البلدية «كإحدى دعائم زعامته، فيُصبح التعامل مع الشأن الإنمائي من منطق خدماتي بحت». انطلاقاً من هنا، «ندعو إلى إطلاق حوار بين الجميع، دعوة تُدرك صعوبتها، ولكن هناك حاجة لفصل الإنماء عن السياسة». في الإطار نفسه، يقول أحد السياسيين المُقربين من النائب ميشال معوض إنّ «الفكرة من التوافق البلدي، كانت عدم النظر إلى حاجات زغرتا كباب لتوزيع الخدمات بحسب الولاء السياسي، والتحول من المحاصصة إلى المشاركة في القرار. هذه التجربة فشلت». هي الخلاصة نفسها التي توصّل إليها «المردة»، بأنّ البلديات التوافقية «لا تنجح في السياسة». ولكنّ المصادر تؤكد بأنّ البلدية «لم تكن يوماً مركز خدمات لآل فرنجية». ما حصل، أنّ معوض «عوّل على أن تكون البلدية مدخلاً للتحالف النيابي، حين لم يحصل ذلك، أصبح لديه سبب للخروج».

في الإطار البلدي - الإنمائي، يُمكن إدراج الحراك (من مختلف الانتماءات السياسية، ومن ضمنه مناصرون لتيار المردة) ضدّ قرار لجنة الأوقاف في الرعية جرف «الكتلة» (قرب كنيسة مار جرجس) وإقامة مواقف للسيارات فيها. توضّح مصادر «المردة» أنّ التجمع المُعارض لمشروع «الكتلة» لا هوية سياسية له، «نحن مستعدون لسماع أي رأي، وقد نقتنع به. فالاعتراضات دليل حيوية». هل يُنظر كذلك أيضاً إلى وجود ميشال معوض والتيار الوطني الحرّ في زغرتا؟ «ميشال والتيار، كلّ واحد منهما حالة مستقلة عن الآخر». وتشرح المصادر بأنّ معوض «ثبّت حضوره السياسي أكثر، واستفاد من القاعدة المشتركة بينه وبين القوات، ولكنّه لن يستفيد من خدمات العهد لأنّها تأتي على اسم الوزير بيار رفّول». أما التيار الوطني الحرّ، الذي ارتفعت أرقامه الانتخابية بين الـ2009 والـ2018، «فهذا ليس حجمه، بل بفضل العهد ووجود أجهزة الدولة إلى جانبه». وتؤكد المصادر أنّ «معوض - القوات - التيار يغرفون من الصحن الشعبي نفسه». وفي كلّ الأحوال، «لِنَرَ كم سيصمد تحالف التيار - معوض، بوجود تنافس بينهما».

الجواب يأتي من التيار الوطني الحرّ، فتقول مصادر وزارية فيه: «نحن لا نفكّ الرباط مع أحد، والمردة سابقاً هو من تركنا. نحن متحالفون مع معوض إلى أن يُقرّر هو العكس»، موضحةً أنّ بين «التيار ومعوض تحالفاً انتخابياً وليس سياسياً». يبدو العونيون مرتاحين إلى وضعهم في زغرتا، «وجودنا فيها كان قوياً ويعود إلى ما قبل الـ2005. تعزّز الحضور مع عملنا مؤخراً على إنماء القضاء، فانجزنا خلال 9 أشهر قرابة الـ60 مشروعاً لها علاقة بالصرف الصحي والكهرباء والمياه والآبار». لم يتم التعاون مع معوض خدماتياً، إلا «خلال المرحلة الأولى من أعمال الصرف الصحي قرب نبع رشعين». في المقابل، تعتبر مصادر «التيار» أنّ وضع «المردة» يتراجع، نتيجة «بُعدهم عن الناس والكيدية في المعاملة والطريقة السيئة التي يتعاملون فيها مع العهد، ما خلق ردّ فعل شعبياً ضدّهم. والدليل، كان المردة ينال الرقم الأكبر من دون أن يدفع الأموال. خلال الانتخابات، وصلت قيمة الصوت، في مزيارة مثلاً، إلى 5000 دولار حتى يُحافظوا على وجودهم. الأموال لا تبني شعبية». وبكثير من الإيجابية، تعتبر أنّ «النتائج في الانتخابات المقبلة ستكون مفاجئة»!

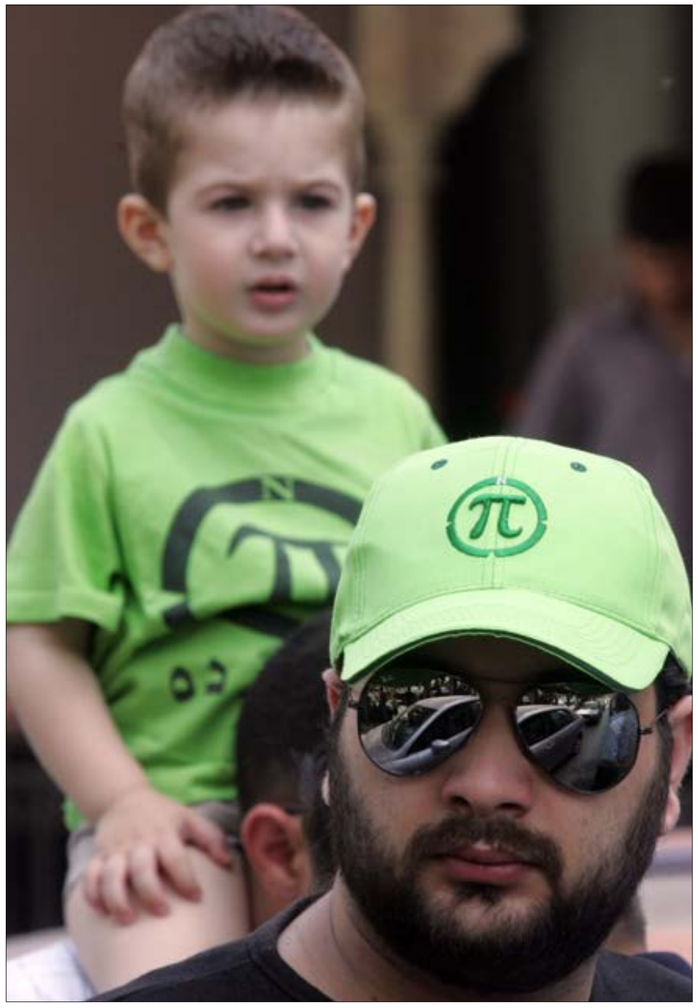

يريد المردة توجيه رسالة بأن خياراته مفتوحة على كلّ القوى، على رغم «حصاره» خلال عهد رئاسي موال لـ8 آذار (هيثم الموسوي)

يتهم العونيون «المردة» بأنّه تحالف خلال الانتخابات، في شكلٍ مُستتر، مع القوات اللبنانية «فحرم بطرس حرب ووليام طوق من الصوت التفضيلي، ليفوز فادي سعد وجوزف اسحاق. والقوات رشّحت شخصية ضعيفة في زغرتا، لضمان مقعدٍ ثان للمردة». حصل ذلك، في إطار تطويق التيار العوني والتمهيد للقاء «القوات» - «المردة». تنفي مصادر الأخير ذلك، «المنافسة الفعلية على المقعد الرابع كانت بين المردة والقوات، التي تلقت أكبر خيبة أمل انتخابية في بشرّي وزغرتا». لا علاقة، بالنسبة إلى «المردة» بين ما حصل خلال الانتخابات والعلاقة القواتية - المردة، «التي بدأت مع أنطوان زهرا، قبل أكثر من 10 سنوات». اللجنة المشتركة (طوني الشدياق ويوسف سعادة) ثبّتت الهدوء بين القواعد. «ولكن العلاقة لا تزال ناقصة، وبحاجة إلى لقاء فرنجية - جعجع ليُصبح طبيعية. اللقاء الثنائي له رمزية ويعني تطبيعاً كاملاً للعلاقة». توضح مصادر التيار الشمالي أنّ ما يحصل «لن يؤثر على تحالفاتنا في بشرّي وطرابلس والكورة وغيرها، ولن نتحالف مع القوات سياسياً والمنافسة بيننا ستستمر. مرحلة العداوة هي التي يجب أن تنتهي». ولا خوف من تمدّد «القوات» إلى زغرتا، لأنّ الانتخابات النيابية «أظهرت أنّ المنطقة ليست ملعباً مفتوحاً أمام القوات».

عوض أن يبحث «المردة» والعونيون في كيفية حلّ الخلاف (غير المُبرّر بعد اليوم) بينهما، ليصبّ ذلك في مصلحة حلفهما الاستراتيجي، يلجأ كل منهما إلى تفاهمات قائمة على المصلحة الخاصة والحسابات الضيقة. هو الصراع داخل الساحة الطائفية الواحدة حول المقاعد والحصص. فيأتي اليوم سليمان فرنجية، بعد التيار الوطني الحر، ليُقدّم «صكّ براءة» جديداً لجعجع، حتى يزيد دماساً أخر في تقدمه السياسي والشعبي. «قد يكون جعجع استفاد من التفاهم مع التيار، وقد يكون هو المستفيد من المصالحة، ولكنّ الانتخابات أعطته شرعية والكلّ يعترف بوجوده»، تقول مصادر «المردة»، نافية أن يكون اللقاء موجهاً ضد باسيل. ماذا عن تقبّل الجمهور لهذه الخطوة، بعد سنوات من التجييش؟ «لا أحد يُمكنه أن يتهم سليمان فرنجية بالمتاجرة بالشهداء أو المزايدة عليه، هو الذي فقد كلّ عائلته في المجزرة». لا تنفي المصادر وجود أناس غير راضين عن المصالحة، «ولكن القواعد منذ فترة تُحضّر للأمر. ناسنا مع سليمان وخياراته».

مقالة

«دومينو» محاصصة البوليس

عمر نشابة

إن تجديد «أمر فصل» الضباط الصادر أخيراً عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان واعتراض قادة الوحدات في مجلس القيادة على ذلك أدى إلى توتر يجسد أزمة ناتجة من تنافس سياسي وطائفي ومذهبي وسباق على مضاعفة النفوذ في إدارة مؤسسات الدولة. اللواء عثمان المصنّف من حصة فريق سياسي، يسعى إلى الحفاظ على نوع من أنواع العرف الذي يقضي بإلحاق قوى الأمن بمرجعية مذهبية بحجّة إلحاق مؤسسات أخرى بمرجعيات طائفية ومذهبية. أما قادة الوحدات المعترضين فمصالحهم الفئوية تقتضي منع عثمان من إخضاع قوى الأمن لفريق محدد.

غير أن جميع المسؤولين في إدارات الدولة لا يكفوا عن تكرار معزوفة «التوازن الطائفي والمذهبي». وما يقصدونه فعلياً ما هو سوى التعبير عن حرصهم على التوازن بين عصبيات مذهبية لمواجهة عصبيات مذهبية أخرى. هو أسلوب في هيكلة المؤسسات يستجيب لـ«بارانويا» دائمة وتشنج مستديم بين الملل الحاكمة.

وفي هذا الإطار إن التحدي الأبرز الذي يواجهه عثمان، كما واجهه سلفه قبله، يكمن في هيمنة المحاصصة الطائفية والمذهبية والسياسية على مجلس قيادة قوى الأمن الذي يترأسه. فوحْدَتا أمن السفارات والإدارة المركزية «مقرّبتان» من عين التينة والشرطة القضائية من المختارة والدرك الإقليمي والمفتشية والقوى السيارة من بعبدا. وبالتالي يبدو أن إدارة عثمان لقوى الأمن تقتصر عملياً على شرطة بيروت وفرع (حوّله سلفه إلى شعبة) المعلومات (الذي يفترض أن يخضع لهيئة الأركان التي يقودها ضابط من طائفة أخرى).

مجلس قيادة قوى الأمن يشبه إلى حد بعيد مجلس الوزراء. وقد يكون عثمان أفضل العارفين بمأزق الرئيس المكلف حيث يشهد على أنه رئيس لمجلس لا يرأسه، ويسعى في الوقت نفسه إلى منع أي رئيس آخر أن يرأسه. هكذا تصبح المؤسسات بلا رئيس مسؤول يتحمّل مسؤولية أدائها وتضيع بالتالي المساءلة والمحاسبة وتصبح المؤسسات سائبة والهدر قائماً و«الطاسة ضايعة».

لا يقتصر هذا الخلل في هيكلة مجالس إدارة مؤسسات الدولة على المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بل يشمل معظم الإدارات العامة؛ لكن قد تكون لتبعات الخلل الهيكلي في قوى الأمن أضرار تزيد جسامة على الأضرار لدى المؤسسات الأخرى. فلا شك أن تفاقم الأزمة التي تعاني منها قوى الأمن سيؤدي إلى مزيد من العجز والضعف والترهل لأهم وأكبر أجهزة الضابطة العدلية في لبنان.

محاصصة البوليس لا تؤدي إلى تحقيق «التوازن الطائفي والمذهبي والسياسي الذي يثبت الاستقرار» كما يحلو للبعض أن يقول، بل إن المحاصصة هي سقوط الحجر الأول في اصطفاف حجارة الـ«دومينو». ويتبعه سقوط الحجر الثاني الذي يفتح الباب واسعاً أمام التدخل الفئوي في عمل الشرطة لتسهيل إفلات بعض الجناة من المحاسبة واستخدام السلطة لخدمة أطراف على حساب أطراف أخرى. سقوط الحجر الثالث يشرع الفساد والتلاعب والنهب حيث يلجأ الضباط الفاسدون إلى التلطي خلف زعماء الطوائف والمذاهب. الحجر الرابع يسقط كل حجارة اللعبة في بحر من الفوضى. ويصبح كل ضابط قائد وحدة زعيماً لمجموعة مسلحة ومتخاصمة مع ضابط آخر يقود مجموعة مسلحة أخرى باللباس الرسمي نفسه أو بزي مبتكر (كما هي حال زي فرع المعلومات). ونعود، لا سمح الله، إلى أيام عصيبة مرت بها المؤسسة عام 2009 عندما كاد يقع صدام مسلح في المقر العام لقوى الأمن الداخلي في الأشرفية بين الدرك الإقليمي وديوان المدير العام.

مؤسسة قوى الأمن الداخلي تحتاج إلى ورشة إصلاح شاملة وإلى عزلها في شكل كامل عن التنافس السياسي والعصبيات الطائفية والمذهبية ولا يتحقق ذلك إلا بعد رحيل كل الضباط «المحسوبين» على أطراف سياسية وطائفية ومذهبية، من دون أي استثناء.

تقرير

نجاح واكيم 1973 - 2018... «ولك خلصونا بقى»

أنّ يكون بإمكان نائب سابق نشر كلمة مطبليّة له، اليوم، كان الفاهم في مجلس النوّاب قبل نحو نصف قرن. فتكون مناسبة للحاضر حرفيّاً، وبالتالي لا حاجة إلى تعديل في تاريخها... فأنّما يعني هذا، بدليل نصّي - تاريخي، أنّا نعيش في بلاد العبث. بلاد الجمجمة وضياع الأعمار. بلاد إعادة التدوير باستثناء شيء واحد: النفايات (بمختلف أشكالها). بلاد «اللعي» والترجيع أو، بمعنى أفصح... القيء.

محمد نزال

«تشكيل الحكومات في لبنان أشبه في كلمته تلك، قبل نحو نصف قرن، يقول واكيم: «مع الأسف، الحكومة اللبنانيّة شُكّلت على أساس طائفي، مثلاً، مع احترامي للجميع، ولكن أردنا الإتيان بوزيرين من جبهة النضال، وكانا درزيين من طائفة واحدة. كان من المفروض المجيء بوزير يزبكي. فقد أصبح الدروز ثلاثة وهذا ما يجعل الأرثوذكس على زعل، وبحق لهم وزيران. وعندما يزعلون نأتي بوزير ثالث حتى لو كان وزير دولة، وزير بلا وزارة. وهكذا الطوائف الأخرى وبهذا يقولون إنّ المشاركة قد تحققت». لا شيء يتغيّر في هذه البلاد. وحدها الأسماء فقط. المشهد نفسه، راهناً، حيث العجز عن تشكيل حكومة للأسباب نفسها. كان واكيم صاحب طرح، وإن بدا اليوم غريباً، يجمله في كلمته تلك: «يجب تعديل قانون الانتخابات بحيث يراعى فيه تمثيل قوى الشعب العاملة. ومن هنا، فإننا نطالب بأن تكون الدائرة ثنائيّة، أي أن يترشّح اثنان في كلّ دائرة، واحد يمثّل ذوي الدخل المحدود وواحد يُمثّل أصحاب الدخل العالي، بحيث يكون على الأقل نصف أعضاء البرلمان اللبناني من الناس الذين دخلهم محدود. هكذا تتمثّل الديموقراطيّة وتكون السيادة بيد الشعب وتكون المشاركة للشعب». اليوم، بعد كلّ تلك السنين، أصبح الفارق فلكيّاً بين أصحاب الثروات وذوي الدخل المحدود. أمّا واكيم فظلّ يتكلّم عن الشعب، يُراهن على الشعب، على حركته، وصولاً إلى الانتخابات النيابيّة الثلاثة بحيث تنمّى مناطق الجنوب والشمال وتستفيد من الترانزيت ومن المرافئ ويخف الضغط عن مرفأ بيروت». كان الرجل يعيش المعنى الحقيقي لعبارة «نائب الأمّة». هو ابن بيروت ولكنه يتكلّم عن الأطراف والتنمية المتوازنة. كان هذا، بالمناسبة، قبل الحرب الأهليّة. كيف تعصف حرب، لأكثر من 15 عاماً، ببلد ثم يخرج بالشاكل نفسها؟ لِمَ كانت الحرب؟ يستخدم واكيم في كلمته مفردة «الأشباح». هذه المفردة التي أعاد استحضارها وزير الداخليّة السابق، حسن السبع، عندما كان يبحث عن القتلة قبل نحو عشر سنوات. اليوم تستخدم كثيراً من قبل سياسيين لتفسير الواقع.

«للجريمة سببان أساسيّان، الجهل والفقر، يعني عندما لا تكون المدارس المجانيّة معمّمة. كنت سأطالب لمنطقة بيروت الثالثة بمدرسة ولكن عندما رأيت حالة المدارس في البقاع والجنوب والجبل، خجلت من أن أطالب بهذا المطلب. ميناء طرابلس حكر لشخص. ميناء صيدا لا يستخدم، لماذا لا توزع الأعباء على الموانئ الثلاثة بحيث تنمّى مناطق الجنوب والشمال وتستفيد من الترانزيت ومن المرافئ ويخف الضغط عن مرفأ بيروت». كان الرجل يعيش المعنى الحقيقي لعبارة «نائب الأمّة». هو ابن بيروت ولكنه يتكلّم عن الأطراف والتنمية المتوازنة. كان هذا، بالمناسبة، قبل الحرب الأهليّة. كيف تعصف حرب، لأكثر من 15 عاماً، ببلد ثم يخرج بالشاكل نفسها؟ لِمَ كانت الحرب؟ يستخدم واكيم في كلمته مفردة «الأشباح». هذه المفردة التي أعاد استحضارها وزير الداخليّة السابق، حسن السبع، عندما كان يبحث عن القتلة قبل نحو عشر سنوات. اليوم تستخدم كثيراً من قبل سياسيين لتفسير الواقع.

> **آثار واكيم قبل نحو نصف قرن مسالة عمل المياومين وتساءل عن سبب حرمانهم**

يقول واكيم في كلمته: «أعود إلى ذكر الأشباح، سمعنا رئيس حكومة سابق يقول الأشباح، واتّهمه البعض بأنّ الأشباح كانت في أيّامه، وهو اتهم غيره بأنها كانت قبله. إذاً، نحن من عصر الاستقلال حتى اليوم نعيش في دنيا الأشباح. وإلا فكيف يمكن أن يطلب رئيس حكومة، هو المسؤول الأول في الدولة، أن يطلب تقريراً من قيادة الجيش وتمتنع قيادة الجيش عن تسليمه».

كان هناك، قبل 45 عاماً، أزمة «داتا اتصالات» أيضاً إنّما بعنوان مختلف. كانت وزارة الاتصالات اسمها وزارة «البريد والبرق والهاتف». طالب واكيم بمعرفة مَن يُراقب التلفونات: «لماذا يكون تلفون نائب مراقباً؟ مواطن عادي معتّر، درويش، كويس، واحد بدو يغازل واحدة، لماذا يراقبونه؟». اليوم ما عاد أحد يسأل هذه الأسئلة أصلاً. أما بالنسبة إلى الكهرباء، الشيء الوحيد ربّما الذي كان أفضل في الماضي، لكن مع ذلك ناخذ لمحة من واقع تلك المرحلة من كلمة واكيم: «هناك احتكار فعلي وهناك سيطرة من بعض الأشخاص. أذكر شركة كهرباء قادیشا مثلاً جرّت 6000 شخص في طرابلس إلى المحاكم بالرغم من تظاهر ومطالبة الأحزاب والنقابات والجماهير». أمّا حكايات قطاع الدواء، آنذاك، فيقول عنه: «طلاب الصيدلة يتخرجون ولا يمكنهم العمل في دنيا الأشباح. وإلا فكيف يمكن استيراد الدواء من 300 و250 و350 ل. ل. لماذا؟ في عام 1964 أجريت دراسة حول إنشاء معمل أدوية في لبنان، لا يكلف كثيراً ليس أكثر من 25 مليون ليرة، ويدر أرباحاً طائلة على لبنان، البلدان العربية يمكن أن تعتبر سوقاً أساسية لتجارة الأدوية. أنها بحاجة إلى أدوية ولدينا في لبنان خريجو صيدلة، ولدينا إمكانية لإنشاء هذا المصنع. لماذا لا ينشأ هذا المصنع». كان واكيم طموحاً. كان حالماً.

مَن منّا لا يسمع بعبارة «المياومين» في أيامنا؟ القصّة قديمة. في كلمة النائب قبل الحرب الأهليّة، يرد الآتي: «لماذا هذا الحرمان من العمل؟ مشكلة المياومين يجب أن تعالج سواء في الإدارات الرسميّة أو في مراكز العمل الخاصة». نجده أيضاً يُطالب بحقوق عناصر الإطفاء. اليوم ما زال متطوّعو «الدفاع المدني» يبكون من أجل إنصافهم. أمّا بما خصّ النفايات، فيرد ذكرها أيضاً، إذ يقول: «بالنسبة للحديقة جنب الكنيسة في الدائرة الثالثة، أتى أناس يريدون أن يبنوا فيها. قالوا لهم إنها تخص الدولة. الآن صارت للأسف مزبلة. هذا شيء يضر بالصحة العامة ويضر بالمنظر». الآن أصبحت البلاد كلّها «مزبلة» يا نائبنا القديم.

بالمناسبة، عام 1973 لم يكن هناك حزب الله بعد، لكن مع ذلك كان هناك